نمو السكان في أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة وأبعاده الديموجرافية

د. فايز محمد العيسوي ●

ملخص بحث:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة وإمارة أبوظبي بصفة خاصة ازدهارا اقتصادياً خلال العقود الأربعة الأخيرة ساهم في زيادة قدرة أسواق العمل على استقطاب أعداد متزايدة من العمالة الوافدة التي أدت إلى نمو وتطور ضخم في حجم سكان الإمارة،

وساعد تدفق الهجرة الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة في رفع معدلات النمو السكاني، مما أثر في تزايد أعداد السكان بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإمارة حيث تضاعف عدد السكان أكثر من ثلاث مرات في ربع قرن من الزمان، فقد زاد عدد السكان من مليون في عام (1975) إلى حوالي مليوني نسمة في عام (2011) . هذه التيارات المتدفقة من المهاجرين أدت إلى زيادة نسبة الوافدين، حيث لم تقل نسبتهم عن 75 % من جملة سكان أبوظبي طوال الفترات التعدادية .

وفي الواقع إن مشكلة السكان الإماراتية ارتبطت بتدفق المهاجرين. فالهجرة الوافدة أدت إلى تناقضات ديموجرافية قوية، حيث ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية (ومعظمها من الآسيويين) وأصبحت نسبة مساهمة الوافدين في قوة العمل الإماراتية تمثل (91 %) من جملة القوى العاملة، وأصبح العامل الأجنبي عنصراً أساسياً في النسيج الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، ولم يقتصر دور تيارات الهجرة المتدفقة إلى أبوظبي على إحداث تغيرات في حجم السكان، بل تجاوز ذلك

● كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الإمارات العربية المتحدة

بإحداث تغيرات جوهرية وظهور كثير من السلبيات لم تكن موضوعة في الحسبان، وكان لها أثر في تغيير الملامح الجغرافية لسكان الإمارات مثل الخلل الواضح في نسبة النوع وشكل الهرم السكاني، وتتجسد المشكلة حين نعرف أن التدفق البشري غير العربي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة يحمل معه آثاره الاقتصادية والحضارية والاجتماعية الخطيرة التي تفوق كل الآثار والتغيرات المادية السريعة.

وارتبط بالزيادة السكانية في الإمارة تزايد رقعة العمران الحضري ونموه بسرعة مذهلة، حاملاً معه تغيراً إيجابياً في ظهور أحياء سكنية راقية وشبكة نموذجية من طرق النقل والمواصلات تربط هذه الامتدادات بغيرها من مراكز العمران في الإمارة أو الإمارات المجاورة من جانب، أو ما يجاورها من دول مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر.

وتحمل معدلات النمو السكانية المرتفعة لأبوظبي إشارات إلى أن أعداد سكانها سوف يتجاوز حاجز الـ3 مليون نسمة في عام 2025 بل من الممكن أن يصل إلى 4.5 مليون نسمة في عام 2035. هذه الزيادة المتوقعة يجب أن تنذر متخذي القرار بسرعة إعادة توزيع السكان لتخفيف الضغط السكاني على مدينتي أبوظبي والعين وتوجيه الاهتمام أكثر إلى المحلات العمرانية في المنطقة الغربية في مدينة زايد وليوا والرويس وغيرها لتستوعب أعداد السكان المتزايدة.

مقدمة:

شهدت إمارة أبوظبي نهضة حضرية واقتصادية متسارعة الخطى أدت إلى زيادة أعدادها من السكان بصورة انفجارية في فترة زمنية قصيرة، ولم تسر خطى النمو السكاني بنفس معدلات السرعة طوال القرن العشرين فكان عدد سكان الإمارة قليلاً لم يزد عن ستة آلاف نسمة في عام 1903، زاد العدد ليقترب من حوالي 2 مليون نسمة في عام 2011 هذه الزيادة الضخمة في السكان واكبت تدفق الثروة التي منحها الله لها من البترول بتزايد كمياته وأسعاره، فقد كان للاستثمار الجيد لعوائد النفط دور كبير في عملية تنمية شاملة على جميع أرجاء الإمارة بحضرها وريفها في مشروعات عملاقة للبنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية الصناعية منها والخدمية ومن أشكال تلك التنمية أن تغيرت المظاهر الجغرافية البشرية فوق أرض الإمارة. وكان من نتاج ذلك حدوث طفرة في عملية التحضر وارتفاع مستويات المعيشة وتحسن أحوال السكان مادياً وصحياً وازدهار جميع قطاعات الأنشطة بالمنطقة.

ولما كانت احتياجات هذه التنمية العملاقة من القوى العاملة المدربة والماهرة يستحيل إنجازها بالقوى العاملة المواطنة، فمن ثم كان التوجه لاستقدام العمالة المطلوبة للتنفيذ بأعداد ضخمة من مختلف الدول المصدرة للعمالة. ومن هنا ارتبط النمو السكاني بالتزايد في معدلات النمو الاقتصادي والإنشاءات وتيارات الهجرة الوافدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز شكل ومعدلات النمو السكاني لإمارة أبوظبي خلال الفترة من 1881 إلى عام 2011 وإيضاح مكونات هذه الزيادة وآثارها على إحداث تغيرات جغرافية واضحة على منطقة أبوظبي.

وتتكون الدراسة من ثلاثة محاور:

المحور الأول: يتناول نمو سكان الإمارة فيما بين عامي 1881–2011 وقد قسمت الفترة إلى مرحلتين. مرحلة النمو البطيء، والأخرى مرحلة النمو السريع.

أما المحور الثاني: فقد ركز على دراسة مكونات النمو وإيضاح دور كل من الزيادة الطبيعية والعمالة الوافدة في زيادة السكان.

أما المحور الثالث والأخير: فقد اهتم بإبراز بعض الآثار الناجمة عن النمو السريع للسكان، خاصة في مجال تزايد معدلات البطالة، وظهور الخلل الواضح في التركيب العمري والنوعي للسكان وأخيراً تزايد ونمو الحضر (الانفجار الحضري).

أولاً: نمو سكان إمارة أبوظبي خلال الفترة من (1881-2011)

لم تشهد منطقة في العالم زيادة سكانية هائلة في فترة زمنية قصيرة مثلما شهدتها دول الخليج العربي البترولية، وتعكس صور التزايد السكاني تزايد فرص العمل للمواطنين والوافدين على حده سواء، ومن أشهر أمثلة التزايد السكاني السريع ما تقدمه دولة الإمارات بصفة عامة وإمارة أبوظبي بصفة خاصة، فلم تسر سرعة زيادة السكان على وتيرة واحدة، بل اختلفت سرعة النمو وفقاً لتسارع خطى التنمية الاقتصادية والحضارية، ويمكن ملاحظة صورتين مختلفتين للنمو السكاني في الإمارة منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كما يلي:

1. مرحلة النمو السكاني البطيء (فترة ما قبل قيام دولة الاتحاد)
2. مرحلة النمو السكاني السريع (منذ 1975 حتى الآن)

ولكل مرحلة سماتها في سرعة النمو ومكوناته كما يلي:

1 - مرحلة النمو السكاني البطيء

تمتد هذه المرحلة لأكثر من تسعين عاماً تبدأ من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى أن أجرى أول تعداد للسكان في عام 1975. ومصدر بياناتها هي تقديرات للرحالة، ومن أوائل التقديرات السكانية لمنطقة دولة الإمارات قديماً تلك التي وردت في بعض الوثائق القديمة وأشهرها تقدير الوكيل المعتمد البريطاني في عام 1881 الذي قدر عدد السكان بحوالي 36400 نسمة وقدر عدد سكان إمارة أبوظبي حينئذ حوالي 4000 نسمة أي حوالي 11 % من جملة السكان. بينما تركز حوالي ثلث سكان المنطقة في إمارة دبي التي جاءت في الترتيب الأول كأكبر مناطق جذب السكان، حيث كانت ميناء مهماً، وكانت ذات مكانة تجارية مرموقة .

وفي كتابه دليل الخليج في عام 1903، قدر لوريمر J.G Lorimar سكان أبو ظبي بحوالي 6000 نسمة. ويقول إن نصف هؤلاء السكان تقريبا من قبيلة بني ياس . والباقي ينتمي إلى قبائل الرميثات والهوامل وبومهير والمزاريع والقبيسات والمحاربة والبوفلاسة والسودان والقمزان وآل بوحمير والمرر والخمارة والدحيلات والثميرات وآل ناصر والبحارنة وآل بوعميم والحلالمة وآخرين. وقد سكن المنطقة بعض الفوارس والهندوس، وجدير بالذكر أن العنصر الوطني من السكان كان يمثل الغالبية العظمى من سكان منطقة أبوظبي حيئنذ. وإذا أضفنا إليهم بعض البدو وسكان (العين) من النعيمي والشوامس والظواهر والحباب والزعاب وغيرهم يزيد العدد ليصل إلى 14 % من جملة سكان الدولة.

وقدرت الأمم المتحدة في عام 1965 عدد سكان الدولة بحوالي111 ألف نسمة بلغ عدد سكان أبوظبي منها 18ألف نسمة، أي ما يعادل 16 % من جملة السكان، كما يتضح من الجدول رقم(1).

جدول رقم (1)

تقديرات سكان إمارة أبوظبي في فترة ما قبل التعدادات السكانية 1881 – 1965

العام	1881	1903	1965
عدد السكان	4000	6000	18000
% من جملة الإمارات	% 11	% 13	% 16

المصدر: راجع www.fazza3.com والنسب من حساب الباحث.

ومن تتبع البيانات الخاصة بسكان الإمارات المنبثقة من تلك التقديرات يلاحظ أن عدد سكان دولة الإمارات كان قليلا حتى منتصف القرن العشرين، وأن تطور عدد سكان إمارة أبوظبي ظل بطيئا جداً طوال تلك الفترة وأن السكان كانوا يعتمدون في اقتصادهم على حرف بسيطة تدر عليهم دخلاً محدوداً ولا تعول إلا أعداداً ضئيلة من الأفراد وتمثلت هذه الحرف في التجارة البحرية وصيد السمك وصيد اللؤلؤفى بحارها أم الزراعة في واحاتها. ولم يكن للهجرة الوافدة دور مؤثر في الزيادة السكانية، ولم يظهر تأثيرها في إضافة أعداد ضخمة في منطقة أبوظبي إلا مع اكتشاف النفط. الذي بدأت بشائره في الظهور من حقل بئر مريان في عام 1960 وصدرت الشحنة الأولى منه في ديسمبر عام 1963. ومع ظهور النفط وتزايد إنتاجه وقيام اتحاد إمارات الدولة في نسيج دولة الإمارات العربية المتحدة بدأت مرحلة تعدادات السكان الحديثة التي تعطي صورة أدق وأشمل لبيانات سكان الدولة بصفة عامة وإمارة أبوظبي بصفة خاصة ومعها يتم الإعلان عن بداية فترة النمو السريع للسكان.

2 - مرحلة النمو السريع للسكان:

تمتد هذه المرحلة لتغطي فترة التعدادات السكانية التي تعطي صورة دقيقة للسكان وإضافة عنصر مفقود وهو خصائصهم الديموجرافية. وقد أجرى أول تعداد فعلي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1975 (طبقا للمفهوم المعاصر للتعداد) ويعتبره الباحثون أول تعداد حقيقي لسكان الإمارات. (وقد سبقه تعداد 1968 الذي اتسم بعدم الدقة وعدم شمول بياناته). وأجرى التعداد الثاني في عام 1980. والتعداد الثالث أجرى في عام 1985 ثم أجرى التعداد الرابع بعد عشر سنوات في عام 1995، في حين أجرى التعداد الخامس في عام 2005. هذه التعدادات تمت بإشراف حكومي بواسطة خبراء دوليين. ويسجل التاريخ أن عدد سكان إمارة أبوظبي بلغ حوالي 212 ألف نسمة أي ما يعادل 38 % من جملة سكان الدولة في أول تعداد رسمي للدولة في عام 1975.

ومن تتبع البيانات الخاصة بنمو سكان إمارة أبوظبي طوال الفترات التعدادية، كما توضحها بيانات الجدول (2) والشكل رقم (1) يلاحظ ما يلي:

جدول رقم (2) تطور أعداد السكان في إمارة أبوظبي في الفترة من 1975-2011

التعدادات	1975	1980	1985	1995	2005	2011	نسبة الزيادة بين عامي 1975-2011
أبوظبي	211812	451848	566036	942463	1399484	1765690	% 734
دولة الإمارات	557887	1042099	1379303	2411041	4106698	5604771	% 904
من جملة % السكان	% 38	% 43.3	% 41.0	% 39.1	% 34.1	% 31.5	0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفقاً لبيانات تعدادات السكان المختلفة. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان والإسكان، أما بيانات عام 2011 فمن تقدير الباحث وفقاً للمعادلة الأسية.

- لم يتجاوز عدد سكان أبوظبي نصف المليون نسمة إلا في تعداد 1985، وقد بلغ عددهم مليون نسمة مع نهايات القرن العشرين. أما في عام 2011 فيقدر عددهم بحوالي 1.75 مليون نسمة.
- بلغت نسبة الزيادة فيما بين عامي 1975 و 2011 في إمارة أبوظبي حوالي734 % وهي نسبة مرتفعة جداً، وتقل عن نسبة الزيادة في الدولة ككل والتي بلغت 904 % في فترة المقارنة نفسها.
- تفاوت أعداد السكان الذين أضيفوا إلى حجم السكان الذين ساهموا في زيادة الطفرة السكانية للإمارة ، وقد سجلت الفترة من 2005 إلى 2011 أكبر زيادة في حجم سكان الإمارة، حيث زاد عددهم بمقدار 61000 نسمه سنوياً. وقد جاءت الفترة من عام 1995 إلى عام 2005 في المرتبة الثانية في حجم الأعداد المضافة إلى سكان المنطقة، حيث زاد السكان بمقدار 48000 نسمة سنوياً. أما أدنى إضافة لأعداد السكان طوال الفترات التعدادية فكانت فيما بين تعدادي 1980 ، 1985 حيث أضيف إلى سكان الإمارة 22800 نسمة سنوياً.
- تفاوتت نسبة سكان الإمارة إلى إجمالي عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد زادت نسبة السكان إلى أكثر من 40 % من جملة الدولة في تعدادي 1980، 1985. وجدير بالذكر أن النسبة أخذت في التناقص المستمر حتى بلغت 31.5 % فقط في عام 2011 وهذا دليل على أنه على الرغم من التزايد المستمر في أعداد السكان إلا أن تناقص نسبتهم يدل على أن نسبة

الزيادة في سكان معظم إمارات الدولة كانت أعلى من إمارة أبوظبي على الرغم من المساحة الضخمة التي تتسم بها الإمارة التي تبلغ 80.5 % من جملة مساحة الدولة .

شكل رقم (1) تطور عدد سكان إمارة أبوظبي في الفترة من 1975-2011

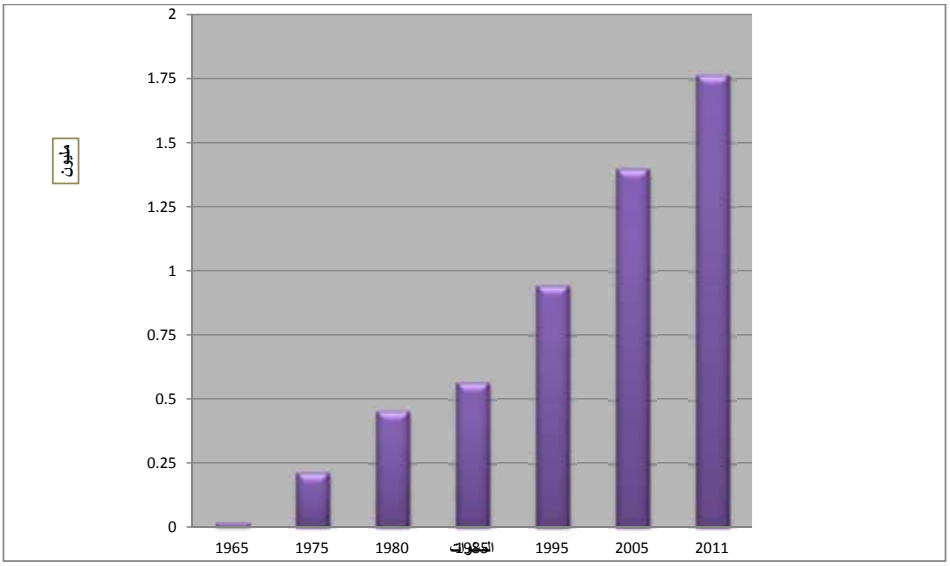

وجدير بالذكر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت نمواً وتطوراً ضخماً في حجم سكان دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان لاكتشاف البترول وتزايد أسعاره أن تدفقت الثروة على دولة الإمارات العربية المتحدة ممّا شجّع الدولة أن تعمل بجدّ كي تواكب التحضر وتنفض غبار التخلف وتنطلق في اتجاه التنمية، بتبني إنشاء مشاريع عملاقة ساعدت على التوسع العمراني وإحداث طفرة في عملية التحضر داخل الدولة، كان لها تأثير واضح على تغير حجم السكان، وتحسنت أحوال السكان المادية والصحية، ممّا أدّى إلى زيادة واضحة في معدّلات نموّ السكان من جانب. ومن جانب آخر كان لتكثيف توجيه عائدات البترول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد الإنفاق على قطاع الخدمات المختلفة ومشروعات البنية الأساسية أثره في ازدهار جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية بالدولة، وقد كانت احتياجات هذه التنمية من القوى العاملة المدربة والماهرة لإنجازها لا تحققه القوى العاملة الوطنية، ومن ثم كان التوجه لاستقدام العمالة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بأعداد كبيرة من

مختلف الدول المجاورة، وساعد تدفق الهجرة الوافدة إلى الإمارة في رفع معدلات النموّ السكاني، ممّا أثّر في تزايد أعداد السكان بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة، حيث تضاعف عدد السكان في إمارة أبوظبي ثلاث مرّات في فترة زمنية بلغت 36 عاماً. ففي عام 1975 بلغ عدد سكان أبوظبي أقل من ربع مليون نسمة، زاد عددهم ليتضاعف أول مرة في تعداد 1980 ليبلغ 452 ألف نسمه، ثم تضاعف العدد مرة أخرى في عام 1995 أي بعد خمسة عشر عاماً، ثم تضاعف للمرة الثالثة في العقد الأول من القرن العشرين أي بعد 16 سنة فقط.

بصفة عامّة، وفي ضوء بيانات تعدادات سكان إمارة أبوظبي، كما يتضح من الشكل (1) يمكن القول بأن حجم السكان زاد من 200ألف نسمة في تعداد (1975) إلى حوالي مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة في عام (2011) أي بنسبة زيادة بلغت (743 %) في فترة قياسية لم تتجاوز ستة وثلاثين عاماً. ومن ثمّ يمكن أن نطلق على هذه الفترة اسم: مرحلة الانفجار السكاني.

معدلات النمو السنوي لسكان أبوظبي:

يعد مقياس معدل النمو السنوي للسكان من أدق المقاييس التي ترصد نمو سكان منطقة ما، ويرصد تغير معدلات تزايدها أو تناقصها، كما يعد مؤشراً جيداً لتوقع السكان في المستقبل، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد سكان أبوظبي إلاّ أن معدّل نمو السكان السنوي قد شهد انخفاضاً مستمراً منذ الفترة (1985/1980) إلى (2005/1995) فقد انخفض معدل النمو السنوي للسكان من (15.1 %) في الفترة من (1975 - 1980) التي شهدت تدفقاً ضخماً من الوافدين إلى جميع أرجاء الدولة، حيث بلغ عدد المهاجرين حوالي 157 ألف نسمة من جملة السكان الذين بلغ عددهم حوالي 212 ألف نسمة (وهذا معدل لا مثيل له في الارتفاع). ثم أخذ معدل النمو في التناقص مع تناقص معدل الهجرة، حيث بلغ معدل النمو السنوي (5.9 %) في الفترة التالية (1980-1985) ثم واصل المعدّل تناقصه حتى بلغ (4 %) في أواخر القرن العشرين (1995-2005).

ويمكن تفسير تناقص معدل النمو السنوي في هذه الفترة نتيجة لتقلص الطلب على العمالة الوافدة وخاصة غير الماهرة منها، وأصبح الطلب متجهاً لنوعية العمالة ذات الكفاءة العالية، وقد تزامن ذلك مع تراجع كبير في العائدات النفطية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، (الشامسي 1996 – ص83). وسوف تقلص الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ظهرت منذ عام 2009 من أعداد العمال الضيوف، مما سيؤثر حتما على تناقص معدلات النمو السكاني في الإمارة

إلى أقل من 3 % في التعداد القادم الذي سيجري في عام 2011.

ويجب أن نتذكر دائماً أن معدل النمو السنوي لسكان الإمارات العربية المتحدة يعدّ من أعلى المعدلات على مستوى دول العالم (متوسط دول غربي آسيا العربية 2 %، ومتوسط العالم.1.2 % فقط). لذا يمكن القول بأن سكان إمارة أبوظبي قد زاد بصورة انفجارية، وخاصة بعد اكتشاف البترول وتوسع رقعة العمران في جميع المجالات العمرانية، الحضرية منها والريفية، واستيعابها للأعداد المتزايدة من المواطنين والوافدين. وما زال تيّار هجرة الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة متدفقاً وإن كان بسرعة أقل من الفترات السابقة.

ثانياً: مكونات النمو السكاني

من الرؤية السابقة يمكن القول إن معدلات نمو السكان في دولة الإمارات ما تزال مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية، ولكن ما العوامل المسؤولة عن هذا الارتفاع؟ هل هي الزيادة الطبيعية؟ أم الهجرة الوافدة؟ تتضح الإجابة على ذلك إذا ما نظرنا إلى دراسة مكونات النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة من الزيادة الطبيعية والهجرة وإيضاح دور كل منهما في نمو السكان على النحو الآتي:

1 - دور الزيادة الطبيعية في زيادة سكان أبوظبي

تعد الزيادة الطبيعية (وهي الفارق بين مجموع المواليد والوفيات) العامل الرئيس المؤثر في تغير حجم سكان معظم دول العالم، أما في دولة الإمارات فإن دورها يتناقص وينكمش. فقد أثبتت سجلات الإحصاء الحيوية أن معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الإمارة تراوحت بين37 في الألف، 16 في الألف طوال فترة المقارنة من (1975–2005)، وهذا ما يؤكد استحالة مسؤولية الزيادة الطبيعية على هذا التزايد الضخم في عدد السكان بمفردها.

هذا الانخفاض قد تأثر بتناقص معدلات مواليد المواطنين من40.6 في الألف في عام 1975 إلى 17.6 في الألف في عام 2010، بسبب عدة عوامل تتمثل في التحسن الضخم في معدلات التنمية الاقتصادية والتعليم لكل سكان الإمارة، وخاصة تزايد الإقبال على تعليم الإناث وارتفاع مستويات المعيشة والوعي بينهن. بالإضافة إلى تأخر سن الزواج، وعزوف كثير من الشباب عن الزواج في سن مبكرة بسبب المغالاة في المهور، رغم جهود الدولة لتشجيع الزواج بتقديم منحة زواج لا ترد مقدارها 70 ألف درهم، ممّا زاد من زواج المواطنين من وافدات. ففي دراسة أجريت في عام (1995) بلغت نسبة المتزوجين من أجنبيات (31.7 %) من جملة المتزوجين المواطنين، ثم

انخفضت النسبة في عام (1999) لتصل إلى(28.1 %) (دولة الإمارات 87 – 1999) بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق وارتفاع نسبة العنوسة (ممن بلغن 30 عاماً من عمرهن ولم تتزوجن) بين المواطنات، وخاصة المتعلمات منهن، حيث بلغت نسبة غير المتزوجات بين الجامعيات (15 %)، وبين الحاصلات على مؤهلات عليا(27 %) ، وبين حملة الثانوية العامة(11 %) ، والحاصلات على الإعدادية (9.6 %). ويعد الإقبال الشديد للإناث على التعليم، وخاصة الجامعي، والمساهمة في قوة العمل خارج البيت من الأمور المؤثرة بالطبع في تخفيض معدلات المواليد مستقبلاً.

ومن بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) يتضح أن معدلات الزيادة الطبيعية لإجمالي السكان قد تناقصت إلى النصف في الربع الأخير من القرن العشرين، والسبب الرئيس في ذلك هو الانخفاض الكبير في معدلات المواليد كما سبق ذكره.

كما انخفضت معدلات الوفيات إلى أقل من 3 في الألف منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، هذا الانخفاض يترجم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسن مستويات الدخل والرعاية الصحية والتعليم بين السكان، حتى غدت معدلات الوفيات في الإمارات العربية المتحدة أدنى معدل في العالم بأسره في عام (2005) حيث بلغ معدل الوفيات 2 في الألف(فقط)مقارنة بمعدل دول غرب آسيا 7 في الألف والعالم 9 في الألف. بل إن معدل الوفيات قد انخفض حاليا لأقل من 1.5 في الألف فقط في عام 2010، وهو بذلك يكون من أقل المعدلات على مستوى العالم.

جدول رقم (3)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في أبوظبي في الفترة من 1975-2010

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
1975	40.6	3.8	36.8
1980	38.0	3.0	35
1985	35.9	2.9	33
1990	32.7	2.7	30
1995	25.1	2.5	22.6
2000	21.6	2.2	19.4
2005	19.3	2.0	17.3
2010	17.6	1.5	16.1

المصدر: مركز الإحصاء – أبوظبي- الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي، سنوات مختلفة انظر: www.Scad.ae

ويجب أن نضع في الاعتبار أن انخفاض معدلات المواليد والزيادة الطبيعية مضلل بسبب ارتفاع نسبة الوافدين في نسيج سكان المنطقة مقارنة بنسبة المواطنين. فمعدلات المواليد للمواطنين الإماراتيين ما تزال مرتفعة، حيث بلغت (31 في الألف) في عام 2010. وهي أعلى بكثير من معدلات المواليد بين الوافدين الذين لا يزيد معدل مواليدهم عن 10.3 في الألف، فقط في العام نفسه. وهذا هو السبب في انخفاض معدلات مواليد الدولة بصفة عامة. من هنا فإذا كان مقدار الزيادة في عدد سكان أبوظبي في الفترة من (1985-1995) قد بلغ 45700 نسمة فإن مقدار إسهام الزيادة الطبيعية من المواطنين الإماراتيين لم يتجاوز 8684 نسمة أي ما يعادل (19 %) فقط، وباقي الزيادة جاء نتيجة للهجرة الوافدة بصورة مباشرة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية للوافدين المتزوجين المقيمين داخل الدولة.

الشكل (2)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في إمارة ابوظبي في الفترة من 2010-1975

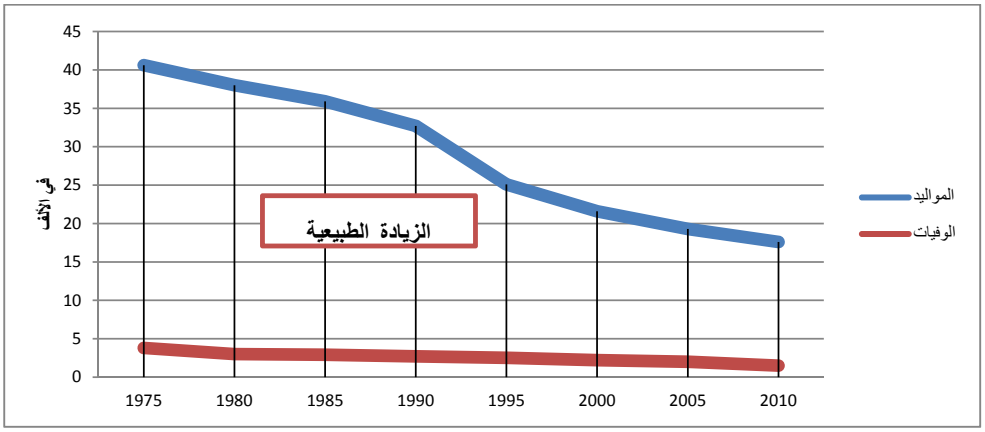

خلاصة القول تعد الزيادة الطبيعية عاملاً ثانوياً في نمو سكان الدولة إذا ما قورنت بدور تيار الهجرة الوافدة.

2 - دور الهجرة في زيادة سكان أبوظبي

تعدّ الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر المكونات المؤثرة في تغير حجم السكان، ويختلف دور الهجرة عن دور الزيادة الطبيعية في درجة تأثيرها في تغيير سكان الدولة، فالزيادة الطبيعية تعني إضافة مواليد جدد إلى حجم السكان، وهم من فئة عمرية محددة، وهم

الأطفال حديثو الولادة، أو تسلب فرداً من المجتمع نتيجة للوفاة. هذا الأمر الحيوي يحدث للفرد مرة واحدة فقط طوال حياته. أما الهجرة فهي ظاهرة من الممكن أن تحدث عدة مرات وفي أي مرحلة عمرية ولأفراد ذوي خصائص متباينة، بناء على ذلك، فإن للهجرة إلى الإمارات العربية المتحدة تأثيرها المهم في تغيير حجم سكانها وخصائصهم، فهي تغير من حجم السكان بإضافة أعداد ضخمة ومعظمهم من الذكور. وللهجرة دور فاعل في إحداث تغيرات واضحة في إعادة توزيع السكان بين أرجاء الإمارة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنها تحدث بين فئات مختلفة من السكان، معظمهم من الشباب الذين يتميزون بخصائص ديموجرافية واقتصادية واجتماعية معينة، لذا فإن تأثير الهجرة الوافدة وبأعداد كبيرة إلى دولة الإمارات قد ترك أثراً واضحاً على الخصائص الديموجرافية، وأنها لعبت دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية وإسراع خطاها وعوضت نقصاً واضحاً في عنصر السكان المواطنين كمّاً وكيفاً.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة الوافدة ليست ظاهرة ديموجرافية حديثة على المجتمع الإماراتي لأن المنطقة كانت تستقبل أعداداً من المهاجرين من دول الجوار وخاصة من إيران، ومن الهندوس كما أوضح لوريمر في كتابه دليل الخليج في عام1903 حيث كانوا يمثلون أقلية، وبتزايد عوائد النفط ومشروعات التنمية جذبت تيارات ضخمة من المهاجرين الذين تتذبذب أعدادهم وفقاً لاختلاف سرعة عجلة التنمية بين أرجاء الإمارة. ويوضح الجدول رقم (4) تزايد عدد الوافدين من حوالي(157) ألف نسمة في عام (1975) إلى أكثر من ثلث مليون نسمة في عام (1980). وسرعان ما شهد العدد طفرة بعد 15 سنة فقط، ففي عام (1995) اقترب عدد الوافدين من ثلاثة أرباع المليون وافد، واستمر التدفق حتى بلغ عددهم أكثر من مليون نسمة منذ تعداد 2005. ومن دراسة الشكل رقم (3) يتضح مدى ضخامة إسهام العمالة الوافدة في تزايد السكان وتزايد نسبتها عن 75 % من جملة السكان في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ومع بداية القرن الحادي والعشرين.

هذه التيارات المتدفقة من العمالة الوافدة كانت سبباً رئيساً في تزايد حجم سكان أبوظبي بصورة ملحوظة، خاصة (وكما سبق أن ذكرنا) أن الزيادة الطبيعية لم تكن على نفس المنوال من التزايد، ممّا أدى إلى زيادة نسبة الوافدين إلى جملة السكان من حوالي (37 %) من جملة سكان الدولة عام (1968) إلى 75 % من جملة السكان في عام(2005) وهي نسبة كبيرة وهذا ما تبينه بيانات الجدول رقم (4)، والشكل رقم (3).

جدول رقم (4)

تطور أعداد الوافدين إلى إمارة أبوظبي ونسبتهم إلى جملة السكان

السنوات	أعداد المهاجرين إلى الإمارة	% من جملة السكان
1975	156926	74
1980	361056	79.9
1985	430054	76.0
1995	719836	76.4
2005	1049207	75.0
2011	1329565	75.3

المصدر : المصدر السابق

وتيارات الهجرة إلى الإمارات العربية المتحدة عامة وإمارة أبوظبي خاصة، كما هي الحال بالنسبة لمعظم الدول البترولية الخليجية من النوع الموسمي المؤقت، والتي سيتبعها حتماً إحلال المواطنين للعمل في بعض المجالات، وخاصة الحكومية منها، وهذا النوع من الهجرات يطلق عليه هجرة الهدف Target Migration أي هجرة من أجل تحقيق هدف معين سواء للدولة المستقبلة أو المهاجر نفسه ولفترة زمنية محددة، وهذا ما تجسده عملية انتقاء الهجرة Migration Selectivity لأنواع محددة من المهاجرين معظمهم من الذكور في سن الشباب . وقد أصدرت الحكومة الاتحادية عدة قوانين لتنظيم شؤون الهجرة والإقامة (صدر أول قانون اتحادي برقم (6) عام 1973، والقانون رقم (8) لعام 1980، والقانون رقم(4) لعام (1984) وهي تنص على أنه في حالة عدم توافر الأيدي العاملة الوطنية تكون الأولوية للأيدي العاملة العربية، ومن ثم الأجنبية، كما صدر قرار وزاري برقم (4) لعام (1994) لتنظيم استقدام الوافدين لأفراد أسرهم، حيث لا يسمح للمهاجر بأن يستقدم أسرته إلاّ إذا زاد دخله عن (4) آلاف درهم وأن توفر له جهة عمله المسكن الملائم (القطامي، 103-1992) (والحياة، 94). كل هذه القوانين والقرارات تصب في قناة واحدة وهي محاولة الحدّ من أعداد الوافدين بقدر الإمكان، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الأدلة تؤكد استمرار تعاظم دور الهجرة الوافدة بتياراتها المتدفقة في تغيير النسيج السكاني للإمارات كماً ونوعاً.

شكل رقم (3)

نسبة مساهمة الوافدين في حجم سكان إمارة أبوظبي في الفترة من 1975-2011

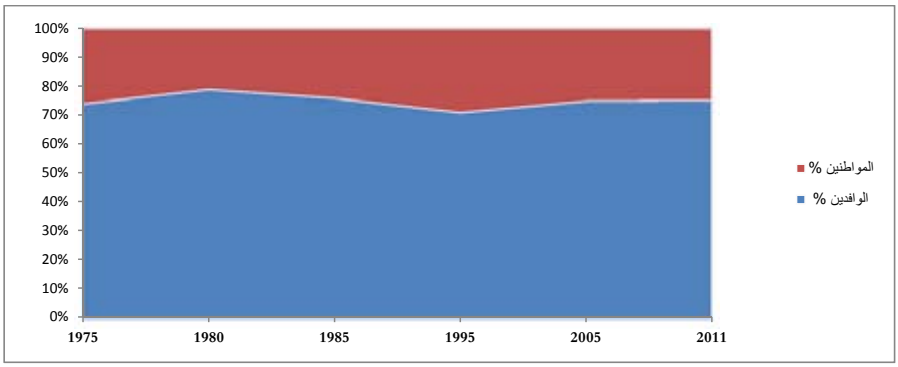

وقد أدت الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تناقضات ديموجرافية قوية، وذلك بسيادة واضحة في العنصر الآسيوي من العمال الضيوف على حساب العمالة العربية والوطنية. وتأتي الهند على رأس قائمة الدول المصدرة للعمالة إلى الإمارات العربية المتحدة في تعدادي (1985 – 2005) حيث استقطبت وحدها نصف حجم العمالة الآسيوية، وتستحوذ الهند وباكستان وبنجلاديش على (60 %) من جملة العمال الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة، والنسب الباقية تأتي من بعض الدول مثل مصر والأردن وفلسطين وإيران وسريلانكا والفلبين وأفغانستان وجنسيات أخرى معظمها آسيوية، أما المهاجرون من الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى فقد زادت نسبتها من (3.3 %) إلى (4.3 %) من جملة المهاجرين في الآونة الأخيرة. (العيسوي – 2005، ص386).

وتتفاوت نسبة العمال الضيوف إلى إجمالي السكان بين إمارات الدولة وفقاً لحجم فرص العمل المتاحة في القطاع الحكومي أو الخاص، ووفقاً لنوع الاستثمار سواء في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية. وأعلى نسبة للوافدين توجد في إمارة دبي، حيث قدر أن (90 %) من جملة السكان من الوافدين، وعلى النقيض فإن إمارتى رأس الخيمة والفجيرة تنخفض بهما النسبة إلى أقل من (60 %) وهي نسبة أدنى بكثير من باقي الإمارات التي لا تقل نسبة إسهام السكان الوافدين عن ثلثي جملة سكان كل إمارة. ومن ثم بات العامل الأجنبي يمثل عنصراً جوهرياً في النسيج الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للمنطقة، وباتت بذلك عملية استبداله بالعامل المواطن أو تقليص أعداده مسألة في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة في المدى القريب.

ثالثاً: من نتائج النمو السكاني

أدت زيادة سكان الإمارة بمعدلات نمو مرتفعة وزيادة عددية هائلة نتيجة للتدفق الواضح من العمالة الوافدة إلى بروز العديد من التداعيات المؤثرة في نسيج المجتمع الإماراتي في العديد من أوجه الحياة وكان لها أثر في تغير الملامح الجغرافية لسكان إمارة أبوظبي وسوف نرصد بعضها ممثلاً في - تزايد معدلات البطالة – الخلل في نسبة النوع – الانفجار الحضري.

1 - تزايد معدلات البطالة بين المواطنين

كان من نتائج تعاظم دور الهجرة الوافدة في قوة العمل أن زادت نسبتهم لتزيد عن 90 % من جملة العاملين طوال الفترات التعدادية كما هو واضح في بيانات الجدول رقم (5). وتسهم القوى العاملة الوافدة في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في الإمارة مع تركز في الإنشاءات (22 %) والزراعة (13 %). والخدمات (12 %) والصناعة والتعدين(7 %) في الوقت الذي تندر فيه نسبة مساهمة المواطنين في هذه الأنشطة ، حيث إن هذه الأعمال تحتاج إلى جهود عضلية أكثر مع عائد منخفض، وهو ما يرفضه المواطن الذي يبحث عن الوظائف التي تدر دخلا أعلى، وهو ما يجده في العمل بالإدارة العامة والدفاع حيث يستقطب هذا النشاط بمفرده 70 % من القوة العاملة المواطنة من الذكور و39 % من الإناث، وإذا ما أضفنا إليه نسبة المواطنين العاملين في حقل التعليم وخاصة الإناث ترتفع النسبة أكثر من ذلك.

جدول رقم (5)

نسبة مساهمة القوة العاملة الوافدة في إمارة أبوظبي في النشاط الاقتصادي

نسبة القوى العاملة	1975	1980	1985	1995	2005
الوافدة	93	93.1	92.6	92.2	90
المواطنة	7	6.9	7.4	7.8	10

المصدر: وزارة الاقتصاد ، دائرة التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق.

وبدراسة نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل بالإمارة جدول رقم (5) والشكل رقم (4)، يلاحظ أنها زادت من 7 % في عام 1975 إلى 10 % في تعداد 2005. هذه الزيادة جاءت مع تبني الحكومة سياسة توطين الوظائف بإحلال العمالة الوطنية تدريجيا محل العمالة الوافدة، والتي بدأت مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين بعد سن القوانين لتقليص أعداد الوافدين في بعض الأعمال الإدارية والحكومية.

شكل رقم (4) نسبة مساهمة المواطنين في القوى العاملة

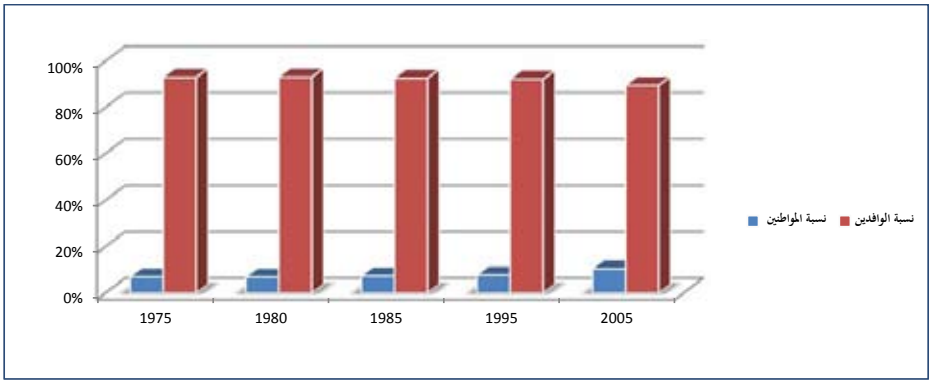

وقد أثمرت هذه السياسة تزايد نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل، فقد زاد عدد النساء العاملات من 261 امرأة عاملة في عام 1975 إلى أكثر من 180 ألف عامله في عام 2008. (زادت نسبتهن من 2.2 إلى 19.3 % من جملة النساء في قوة العمل. هذه الزيادة جاءت مع التزايد الكبير لأعداد الإناث خريجات الجامعات. وفتح فرص عديدة لهن في مجال العمل، وخاصة في مجال الدفاع والتعليم والصحة، وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة في أعداد ونسب مساهمة المواطنين في القوى العاملة من المواطنين إلا أن الأدلة الإحصائية تشير إلى زيادة أعداد المتعطلين لتصل إلى حوالي 30 ألف نسمة، ثلثهم من المواطنين، وقد بلغت معدلات البطالة للمواطنين لتصل إلى 12.7 % من جملة السكان في قوة العمل في عام 2005، ومعدلات البطالة بين الإناث دائماً أعلى منها بين الذكور. حيث زادت نسبة الإناث، المتعطلات والباحثات عن عمل من 3.40 % إلى 15.5 % من جملة الإناث في قوة العمل 15-64 سنه في الفترة من 1975، 2005. أما النسبة بين الذكور فهي دائماً أدنى من نظيرتها عند الإناث حيث كانت 2.8، 12 % في فترة المقارنة السابقة نفسها.

ويلاحظ أن معظم المتعطلين من الذكور من خريجي الابتدائية 16 % والإعدادية 22 % والثانوية 25 % . أما المتعطلات من الإناث فمعظمهن خريجات الثانوية العامة 32 % والجامعيات 45 %. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث لتفضيلهن للعمل في قطاعات محددة من العمل مثل الدفاع والأمن والتعليم والصحة والإدارة العامة، ورغبتهن في أن تعملن في نفس مكان إقامتهن.

2 - الخلل في نسبة النوع والهرم السكاني:

وعلى الرغم من الدور المتكامل لكل من الذكور والإناث في المجتمع، فإن دراسة نسبة النوع تشكل اهتماماً كبيراً لدى جغرافيي السكان، ونسبة النوع Sex Ratio هي أهم مقياس لإيضاح التوازن أو الخلل بين النوعين داخل المجتمع، وتعرف نسبة النوع بأنها عدد الذكور لكل مائة من الإناث. وإذا ما زاد العدد عن (100) يعني ذلك زيادة في أعداد الذكور والعكس صحيح (العيسوي– 2001 – ص321)

ونسبة النوع تعدّ معياراً لفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ولها دور مؤثر في عدة عناصر ديموجرافية، مثل: نمو السكان ومعدلات الزواج، وتفسر نمط العمالة والاستهلاك واحتياجات المجتمع، كما أنها تعكس التغيرات في أنماط المواليد والوفيات وتدفق تيارات الهجرة من وإلى المكان.

وعلى الرغم من كثرة فرص العمل في القطاع الخاص، إلا أن تدني المرتبات، إذا ما قورن بالدخل من القطاع الحكومي، يقف عائقاً أمام الإحلال بالأجانب الذين يرضون بمرتبات أقل وإن كانت خبراتهم أعلى بكثير من العمالة المواطنة، ومن ثم ينتظر المواطن فرصة عمل في المجال الحكومي على أن يعمل بمرتب منخفض وجهد أعلى. ونظراً لاقتصار الهجرة في الغالب على الشباب الذكور في سن العمل فإن الخلل وعدم التوازن السكاني يميز كل مجتمعات الخليج العربي، فانتقاء الذكور يؤدي إلى انحراف ميزان نسبة النوع لصالح الذكور، وكما يتضح من دراسة الجدول رقم (6) والشكل رقم (5). فقد تميزت إمارة أبوظبي بارتفاع نسبة النوع بمقارنتها بإجمالي دولة الإمارات طوال الفترات التعدادية باستثناء تعداد 2005 حيث انخفضت نسبة النوع إلى 194 ذكر لكل (100) أنثى، وهي نسبة أقل من جملة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت (215) وفقاً لبيانات عام 2005، ونسبة النوع مرتفعة جداً، وتترجم زيادة أعداد الذكور لأكثر من ثلثي جملة السكان، ولم تنخفض نسبة النوع عن (200) ذكر لكل (100) أنثى في كل التعدادات (175–1995). ونسبة النوع في الإمارات العربية المتحدة من أعلى النسب في العالم. وترتفع نسبة النوع بصورة واضحة بين الوافدين لتصل إلى (404) ذكر لكل (100) أنثى في تعداد 1975، ثم انخفضت إلى (366) ذكر لكل (100) أنثى في عام (1980) واستمرت في الانخفاض حتى بلغت 250 في تعداد 2005.

وتتباين نسبة النوع جغرافياً على مستوى إمارات الدولة حيث ترتفع في إمارتي أبوظبي ودبي

سواء على مستوى جملة السكان أم على مستوى الوافدين في كل فترات المقارنة. وسجلت أبوظبي (194) ذكراً لكل مائة أنثى على مستوى إجمالي السكان ترتفع إل (215) ذكراً لكل مائة أنثى بين الوافدين. أما أعلى نسبة للنوع فكانت في إمارة دبي فإن نسبة النوع بها بلغت (297) لكل السكان، و(350) ذكر لكل 100 أنثى بين الوافدين في عام 2005.

جدول رقم (6) تطور نسبة النوع في إمارة أبوظبي

نسبة النوع	1975	1980	1985	1995	2005
أبوظبي	273	276	205	223	194
دولة الإمارات	225	223	185	200	215

المصدر: وزارة الاقتصاد تعدادات الدولة 75-2005

وتختلف نسبة النوع بين أرجاء الإمارة. فهي ترتفع في إقليم المنطقة الغربية وجزر أبوظبي لتصل إلى 365 ذكر لكل 100 أنثى، وتزداد النسبة بين الوافدين لتصل إلى 540. أما في منطقة العين فتصل نسبة النوع إلى 185 لكل السكان تزداد إلى 260 بين الوافدين . في حين بلغت النسبة في مدينة أبوظبي 172 تزداد النسبة إلى 197 ذكراً لكل 100 أنثى.

شكل رقم (5) الخلل وعدم التوازن في نسبة النوع في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات

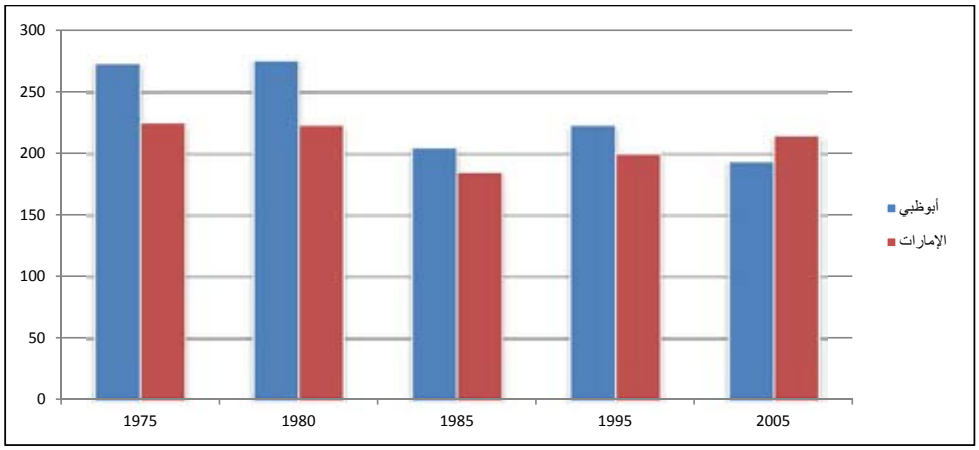

وتتباين نسبة النوع بين ريف وحضر الإمارات العربية المتحدة. وهي في الريف أعلى منها في المدن، كما أنها ترتفع في الأحياء الفقيرة في وسط المدن أو بالمناطق الصناعية عنها بين مناطق الأطراف التي تتكون من فيلات أو بيوت يسكنها المواطنون، والخلل في نسبة النوع يظهر في

الأحياء والقرى التي تستقطب أعداداً كبيرة من المهاجرين الذكور.

ويتضح من دراسة نسبة النوع على مستوى ريف وحضر إمارة أبوظبي أن النسبة بلغت في حضر الإمارة (236) ذكراً لكل100 أنثى وأعلى نسبة كانت في منطقة مخفر المصفح التي سجلت(894) ذكراً لكل100 أنثى، أمّا على مستوى ريف أبوظبي فقد بلغت نسبة النوع ضعف مثيلها في الحضر حيث سجلت(218) ذكراً لكل 100أنثى. بل إن نسبة النوع بلغت أرقاماً قياسية بين الوافدين في بعض القرى التي شهدت تحولاً زراعياً كبيراً واستقطبت أعداداً كبيرة من المزارعين وأغلبهم من الآسيويين مثل قرية طريف(9517) ذكراً لكل100 أنثى وفي ليوا(2268) ذكراً لكل 100 أنثى. وهي الأعلى على مستوى الدولة ككل.

وفي إقليم العين بلغت نسبة النوع في الحضر(240) وأعلى نسبة كانت في المنطقة الصناعية وبلغت نسبة النوع بها(6730) ذكراً لكل 100 أنثى. أما في الريف فإن نسبة النوع بلغت (300) وهي ترتفع كثيراً عن مثيلتها في حضر المدينة، وأعلى نسبة كانت في سويحان(1429) ، والفقع (1326) ذكراً لكل100أنثى.

وترتفع نسبة النوع بين الآسيويين المهاجرين بصورة لافتة، وخاصة بين بعض الجاليات من ذوي الياقات الزرقاء التي يعمل معظمهم بالزراعة أو الأعمال العضلية في الإنشاء أو بالورش الصناعية، مثل الباكستانيين والهنود والأفغان، في حين تنخفض النسبة بين سكان بعض الجاليات التي تورد الخدم سواء من الفلبين أم من أندونيسيا أم من أثيوبيا أم من سريلانكا.

وتترك الهجرة أثراً واضحاً على التركيب العمري والنوعي، وتبرز خللاً واضحاً في نسبة النوع في فئات العمر المختلفة، فتزداد نسبة النوع في الفئات الشابة، لأن الهجرة تميل دائماً إلى جذب الذكور وفي فئات السن الفتية من 25 إلى 59 سنة) وهي سن العمل والإنتاج. ويلاحظ ارتفاع نسبة النوع إلى أكثر من (310) ذكراً لكل 100 أنثى في فئات العمر 35–59 سنة وأعلى نسبة للنوع على مستوى إجمالي سكان الإمارات رصدت في الفئة العمرية 45–49سنة). وبلغت النسبة (424) ذكراً لكل100 أنثى.

ويتجلى دور الهجرة الوافدة في إحداث خلل واضح في نسبة النوع في كل فئات العمر الوسطى من الفئة العمرية (20–24) إلى فئة العمر (60–64) حيث تجاوزت نسبة النوع (200) ذكراً لكل (100) أنثى. ومع انسحاب الوافدين كبار السن من العمل وعودتهم إلى موطنهم تنخفض نسبة النوع إلى المعدل الطبيعي فأكثر .

وتترك الهجرة بصمات واضحة على شكل الهرم السكاني الذي يترجم التركيب العمري والنوعي لسكان الإمارة، فالهرم السكاني لجملة السكان (يشذ تماماً عن الشكل العادي الذي نراه في المجتمعات التي تنمو بصورة عادية).

فالتراكم والترهل الواضح في شكل رقم (6 –ب) في كل فئات العمر الوسطى وخاصة بين الذكور أدَّيا إلى خلل حاد في باقي فئات السن الأخرى بين الذكور والإناث على جانبي الهرم، وتناقصت نسب الأطفال والشيوخ بصورة لافتة.. فنسبة كبار السن (أكثر من 65 سنة) في مجتمع الإمارات العربية المتحدة بلغت (1 %) فقط، وتعدّ أدنى المعدلات عالمياً، على الرغم من تناقص معدلات الوفيات بصورة كبيرة. هذا التناقض الديموجرافي لا يصنعه سوى ظاهرة الهجرة الانتقائية التي تميل لجانب الذكور في فئات العمل من (25–59) سنة). ممّا يؤدي إلى خلل واضح في شكل هرم السكان للوافدين (شكل رقم 6 – أ).

شكل رقم (6) الهرم السكاني لإمارة أبوظبي 2005

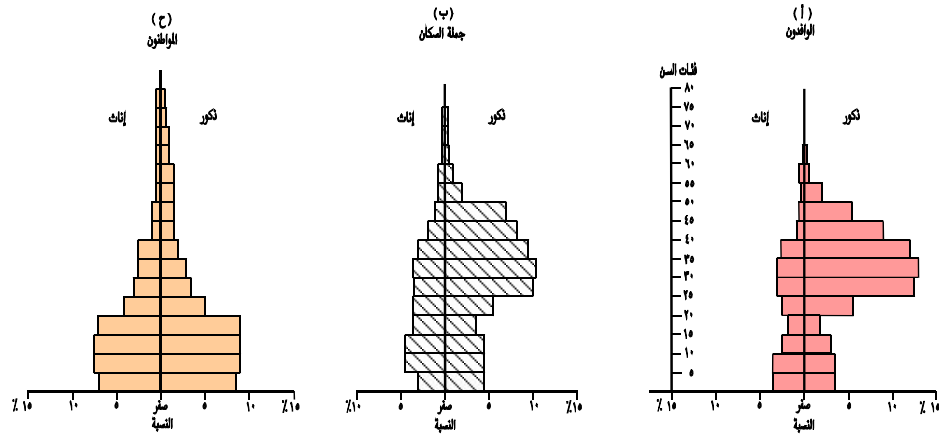

3 - النمو السكاني وتزايد الحضرية في أبوظبي:

واكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي جاء نتيجة لزيادة دخل الدولة من البترول بداية من العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حدوث طفرة هائلة في عملية التحضر داخل إمارة أبوظبي، مما أدى إلى اتساع رقعة العمران الحضري وإنشاء المباني المتطورة سواء في الامتداد الحديث للمحلات العمرانية القديمة أم بتحويل المباني القديمة إلى منظومة عمرانية حديثة، سواء في وسط المدينة في عمارات سكنية، أم على الأطراف في صورة قصور وفلل على

درجة عالية من الرفاهية. وتزامن مع نمو المحلات العمرانية الحضرية الحديثة إنشاء مشروعات البنية الأساسية والمرافق اللازمة لهذا النمو العمراني الحديث. بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المتمثل في إنشاء العديد من المراكز الخدمية والصناعية والإدارية وطرق النقل.

ولما كانت احتياجات هذه الطفرة التنموية من القوى العاملة لا يتوفر من المواطنين سواء من الناحية العددية أم النوعية، اتجهت الدولة إلى استقدام العمالة الأجنبية كي تتولى هذه المسؤولية، مما زاد من تدفق سيل الهجرة الوافدة إلى البلاد، وخاصة صوب مراكز العمران الحضري، واستمرت هذه الهجرة وتعاظمت عاماً بعد آخر، مما أدى إلى تضخم واضح في عدد سكان المدن على حساب الريف. ففي تعداد (1975) استقبلت مدن الإمارة نحو (115) ألف مهاجر أي ما يعادل (78 %) من جملة المهاجرين، في حين استقبل الريف 25 % فقط من جملة المهاجرين)، أما في تعداد (2010) فقد زاد عدد الوافدين إلى الحضر ليصل إلى أكثر من مليون مهاجر. ورغم هذه الزيادة الكبيرة فإن نسبتهم قد تناقصت، إذ بلغت نسبة المهاجرين المتجهين إلى المراكز الحضرية (80 %) من جملة الوافدين، أما المناطق الريفية فقد استقبلت حوالي ربع مليون مهاجر أي ما يعادل (20 %) من المهاجرين.

هذه الزيادة الكبيرة المستمرة في أعداد الوافدين إلى مراكز العمران الحضري بالإضافة إلى استمرار نزوح المواطنين من الريف إلى المدن للحصول على إحدى الوظائف التي تتفق ومستوياتهم التعليمية أو للعمل في التجارة، وكل ذلك أدى إلى تضخم واضح في أعداد سكان حضر إمارة أبوظبي في فترة وجيزة لم تتجاوز أربعة عقود من الزمان (1975 – 2010) ، وخير مثال لهذا التضخم يتجسد في مدينة أبوظبي التي تجاوز عدد سكانها حاجز المليون نسمة، لتصبح ثاني المدن الإماراتية المليونية بعد دبي في عام (2011) وهذا راجع إلى الدور التجاري والخدمي الرفيع الذي تقوم به هذه المدينة على مستوى الدولة أو لدول الخليج العربي خاصة، وكان من نتاج هذه الزيادة السكانية أن اتسعت رقعة المدينة لتتخطى حاجز الجزيرة في الجنوب والجنوب الغربي لعشرات الكيلومترات في امتدادات عمرانية حديثة في المدينة الرياضية ومدينة خليفة (أ ، ب) ومدينة محمد بن زايد والتحام رقعة عمرانها بالمفرق ومصفح الصناعية، وامتدادها في الاتجاه الشمالي الشرقي مع أحياء الرحبة والسمحة.

الشكل رقم (7) الامتداد العمراني الحديث لمدينة أبوظبي في عام 2011

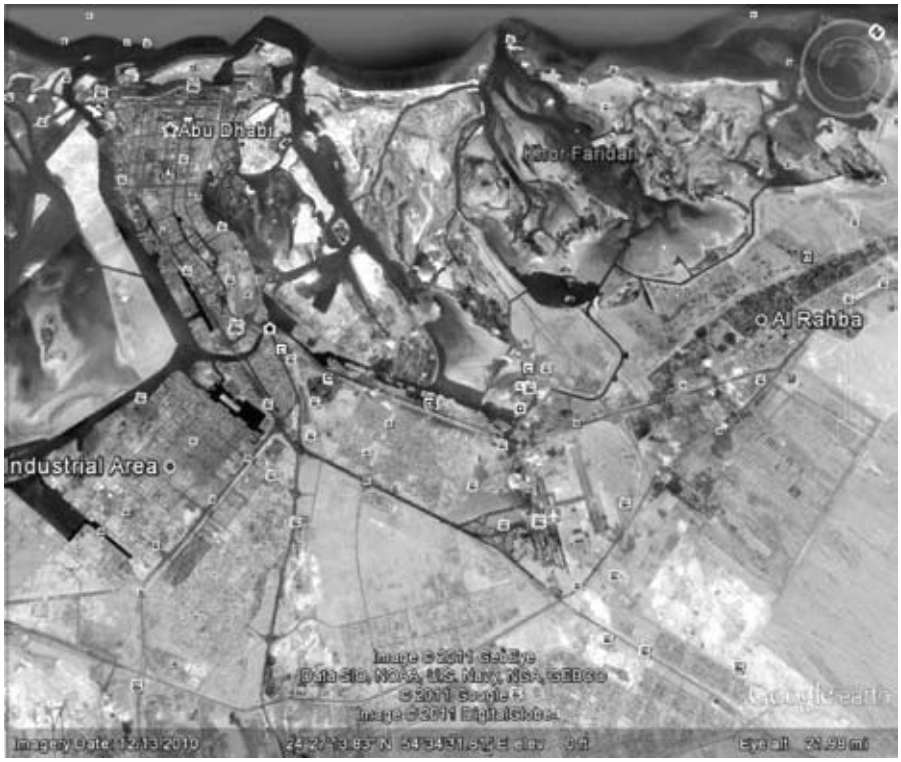

ومدينة العين التي زاد عددها من حوالي 50 ألف نسمه ليصل إلى 377 ألف نسمة في عام 2010 وبنسبة زيادة بلغت حوالي 640 % في فترة المقارنة السابقة. فقد امتدت رقعتها العمرانية في اتجاه الغرب مع محور طريق أبوظبي مع إنشاء أحياء جديدة في المويجعي والبطين والمقام والسلامات، وفي الجنوب أحياء زاخر وفلج هزاع والظاهر ومزيد، أما في الشمال فقد امتد العمران في أحياء الهيلي والمسعودي.

بهذه الزيادة الأفقية في مساحات مدن إمارة أبوظبي أصبحت رقعتها العمرانية تمتد لعشرات الكيلومترات من قلب المدينة التجاري بعد أن كانت مساحتها في السبعينيات محدودة لا تتجاوز كيلومترات محدودة، هذا الانفجار الحضري واكب الانفجار السكاني الحضري.

وعلى الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها مدينة أبوظبي (العاصمة) من حوالي (128) ألف نسمة في تعداد (1975) إلى مليون نسمة في عام (2011) .

وبلغت نسبة سكان الحضر في إمارة أبوظبي حوالي (68.6 %) من جملة السكان في عام (2010) من أقل نسبة بين إمارات الدولة. ويرجع ذلك إلى زيادة تدفق السكان إلى المحلات العمرانية والمنطقة الغربية وتزايد سكانها بصورة واضحة في الرويس ومدينة زايد والمرفأ وجبل الظنة وغيرها، وعلى الرغم من سماتها الحضرية إلا أنها تحسب في عداد سكان الريف.

ويمكن تفسير ذلك باكتمال عملية التنمية ونضج المدينة عمرانياً وانتشار المباني الإدارية للحكومة والشركات والسفارات، ومن ثم لم تعد تستقبل تلك الأعداد الضخمة من المهاجرين، حيث انخفضت نسبة السكان الوافدين إلى المدينة من (79.4 %) من إجمالي السكان في عام (1985). إلى (70 %) فقط في تعداد (1995). ثم سرعان ما زادت نسبتهم مرة أخرى مع تزايد خطى التوسع الرأسي والأفقي للمدينة ليبلغ عددهم 910 ألف نسمة في عام (2010) أي ما يعادل 89 % من جملة السكان بالمدينة . وعلى الرغم من تناقص نسبة سكان الحضر في دولة الإمارات العربية المتحدة من (84 %) في تعداد (1975) إلى (82 %) في عام (2005) . إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد في مصاف الدول التي ترتفع بها نسبة سكان الحضر على مستوى العالم، وجدير بالذكر أن نسبة سكان الحضر لا ترتفع عن (75 %) من جملة سكان الدولة على المستوى العالمي، سوى في ثلاث وعشرين دولة، منها عشر دول في آسيا وهي دول الخليج العربي، بالإضافة إلى لبنان والأردن وسنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية ومن خارج آسيا نجد الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وشيلي والأوراجواي وفنزويلا. وإيطاليا والتشيك وألمانيا وبلجيكا والسويد والدانمرك والإمارات الأوروبية الصغيرة المساحة (U.N. 2002).

مستقبل النمو السكاني

هناك تساؤل قد يثار، هل سيستمر تزايد السكان في إمارة أبوظبي على الوتيرة المرتفعة نفسها التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة، والتي كان من أثرها تضاعف عدد السكان في فترات زمنية قصيرة؟

الإجابة على هذا التساؤل تتضح في ضوء دراسة المتغيرات التي حدثت في المنطقة في الآونة الأخيرة، فالأدلة تقول: إن زمن المشروعات العملاقة في البنية الأساسية قد انتهى، وأن خطوات التطور والتنمية تسير بخطى ثابتة خاصة مع استقرار أسعار النفط وارتفاع عائداته واستمرار دور القطاع الخاص في استثماراته، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية ألقت ظلالها منذ بداية عام 2009 على كل دول الخليج العربي والتي ستؤثر حتما على تقليل وتخفيض وانتقاء أفضل في تيارات

الهجرة وما يستتبعه من انخفاض معدلات النمو السكاني المرتفعة.

ومن ثم فإن زيادة السكان في الإمارة سوف تشهد تغيرات في سرعتها. مع التناقص الواضح في معدلات النمو السكاني الذي تناقص من حوالي 6 % في الفترة من (1980-1985) إلى أقل من 4 % في الفترة التعدادية الأخيرة 1995-2005.

وإذا ما استمر معدل النمو السنوي للسكان على نفس الوتيرة من الارتفاع ستكون النتيجة هي تضاعف أعداد السكان في فترة زمنية لن تزيد عن 17 عاماً فقط، أي أنه في عام 2022 سيصل عدد سكان إمارة أبوظبي إلى 2.8 مليون نسمه، إذا ما استمر معدل النمو عند حاجز 4 % سنوياً. أو في عام 2025 إذا ما تناقص المعدل عند 3.5 % أو في عام 2028 إذا ما تناقص معدل النمو السنوي ليصل إلى 3 % مستقبلاً.

في ضوء بيانات معدل النمو السنوي الحالي للسكان، والذي سجل 3.95 % كما سبق ذكره، فإن عدد سكان أبوظبي من المتوقع أن يتجاوز 2 مليون نسمة في عام 2015 ليصل 2.062.400 . في حين من الممكن أن يتجاوز حاجز 3 مليون في عام 2025 ليصل إلى 3037000 نسمة ويقترب من 4.5 مليون نسمة في عام 2035.

جدول رقم (7) تقديرات عدد سكان إمارة أبوظبي من 2011 – 2025

السنة	تقدير عدد السكان
2011	1765691
2015	20616451
2025	3037090
2035	4474070

المصدر: التقديرات من حساب الباحث بافتراض ثبات معدل النمو السنوي بين تعدادي 1995-2005 وفقاً للمعادلة الأسية

وفي ثم يجب من الآن التفكير جيداً في إعادة توزيع السكان وغرس مراكز جديدة لتستوعب هذه الأعداد المتزايدة والبعد عن مدينة أبوظبي التي امتدت رقعتها لأكثر من 25 كيلومترا في اتجاه المفرق ومنطقة مصفح الصناعية. وزيادة الاهتمام أكثر في خلق مجتمعات جديدة في المنطقة الغربية التي لا يتناسب عدد سكانها مع القيمة الاقتصادية المتزايدة لها.

ويجب الإشارة مرة أخرى إلى أن هذه الزيادة السكانية مرتبطة بتيارات الهجرة الوافدة، والعمل بقدر الإمكان على تنقية القوى العاملة من تلك العمالة الهامشية التي تزيد من السكان،

وتزيد من العبء على مرافق وموارد المنطقة. وفي الجانب الآخر تزيد من نسبة مساهمة المواطنين في القوى العاملة.

الخاتمة:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، وإمارة أبوظبي بصفة خاصة ازدهارا اقتصادياً خلال العقود الأربعة الأخيرة ساهم في زيادة قدرة أسواق العمل على استقطاب أعداد متزايدة من العمالة الوافدة التي أدت إلى نمو وتطور ضخم في حجم سكان الإمارة، وتزامن هذا النمو مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت اكتشاف البترول وتزايد إنتاجه وسعره، وتدفق الثروة على المنطقة واستثمارها في عملية تنمية كاملة سواء في مشروعات البنية الأساسية أو تغيير المظهر الجغرافي وجميع أوجه الحياة فوق أرض الدولة . وكان من نتاج ذلك إحداث طفرة في عملية التحضر، كان لها تأثير واضح على تغيير المجتمع الإماراتي وتحسن أحوال السكان مادياً وصحياً، كما ازدهرت جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية والخدمية بالدولة، وكانت احتياجات هذه التنمية من القوى العاملة المدربة والماهرة لإنجازها لا تحققه القوى العاملة الوطنية، ومن ثم كان التوجه لاستقدام العمالة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بأعداد كبيرة من مختلف الدول المصدرة للعمالة، وساعد تدفق الهجرة الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة في رفع معدلات النمو السكاني، مما أثر في تزايد أعداد السكان بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإمارة حيث تضاعف عدد السكان أكثر من ثلاث مرات في ربع قرن من الزمان، فقد زاد عدد السكان من خمس المليون في عام (1975) إلى حوالي مليوني نسمة في عام (2011) . وهذا يجعل معدل النمو السنوي لسكان المنطقة من أعلى المعدلات العالمية حالياً. هذه الزيادة الضخمة من المستحيل أن تتحقق بالزيادة الطبيعية بمفردها . ولكن الدراسة أكدت أن تدفق تيارات الهجرة الوافدة هي المسؤول الرئيس عن هذه الزيادة. هذه التيارات المتدفقة من المهاجرين أدت إلى زيادة نسبة الوافدين، حيث لم تقل نسبتهم عن 75 % من جملة السكان طوال الفترات التعدادية .

وفي الواقع إن مشكلة السكان الإماراتية ارتبطت بتدفق المهاجرين. فالهجرة الوافدة أدت إلى تناقضات يموجرافية قوية، حيث ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية (ومعظمها من الآسيويين) وأصبحت نسبة مساهمة الوافدين في قوة العمل الإماراتية تمثل (91 %) من جملة القوى العاملة، وأصبح العامل الأجنبي عنصراً أساسياً في النسيج الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، ولم يقتصر دور تيارات الهجرة المتدفقة إلى الدولة على إحداث تغيرات في حجم السكان، بل تجاوز ذلك

بإحداث تغيرات جوهرية وظهور كثير من السلبيات لم تكن موضوعة في الحسبان، وكان لها أثر في تغيير الملامح الجغرافية لسكان الإمارات مثل الخلل الواضح في نسبة النوع وشكل الهرم السكاني، وتتجسد المشكلة حين نعرف أن التدفق البشري غير العربي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة يحمل معه آثاره الاقتصادية والحضارية والاجتماعية الخطيرة التي تفوق كل الآثار والتغيرات المادية السريعة.

وارتبط بالزيادة السكانية في الإمارة تزايد رقعة العمران الحضري ونموه بسرعة مذهلة، حاملاً معه تغيراً إيجابياً في ظهور أحياء سكنية راقية جديدة وشبكة نموذجية من طرق النقل والمواصلات تربط هذه الامتدادات بغيرها من مراكز العمران في الإمارة أو الإمارات المجاورة من جانب، أو ما يجاورها من دول مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر.

وتحمل معدلات النمو السكانية المرتفعة لأبوظبي إشارات إلى أن أعداد سكانها سوف يتجاوز حاجز الملايين الثلاثة في عام 2025 بل من الممكن أن يصل إلى 4.5 مليون نسمة في عام 2035. هذه الزيادة المتوقعة يجب أن تنذر متخذي القرار بسرعة إعادة توزيع السكان لتخفيف الضغط السكاني على مدينتي أبوظبي والعين وتوجيه الاهتمام أكثر إلى المحلات العمرانية في المنطقة الغربية في مدينة زايد وليوا والرويس وغيرها لتستوعب أعداد السكان المتزايدة.

المراجـــع:

1. الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- (ديسمبر 1987)- القوى العاملة غير المواطنة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. بيروت.
2. جلال معوض- عبد الله- (1987) التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، السنة 13، العدد 51، يوليو.
3. حميد القطامي- (1992) التجربة الإماراتية في عملية توطين الوظائف بالأجهزة الحكومية- دراسات في مجتمع الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الجزء الرابع، الشارقة، ص ص 151-176.
4. دولة الإمارات – وزارة الداخلية- الإدارة العامة للتخطيط والتطور- المجموعة الإحصائية السنوية الثانية والعشرين.
5. صفوح خير- ، المسرح الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة- دراسات في مجتمع الإمارات- جامعة الإمارات، العين، 1989، ص ص 10-50.
6. عبد الحميد غنيم- ، نشأة مدينة أبوظبي وتطورها الحضري، مجلة البحوث والدراسات العربية ،

العدد20 (1992) ص ص 279 – 316.

7. عبد القادر زلوم- عمان والإمارات السبع دراسة جغرافية – دار مكتبة الحياة، بيروت، 1963.

8. علي لبيب- (1993) أسباب انتشار العمالة الآسيوية في: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي. تحرير نادر فرجاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص123، 138.

9. علي محمد القيشي- (2002) سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة جيوديموغرافية- رسالة دكتوراه غير منشورة- جامعة بيروت، بيروت.

10. فايز محمد العيسوي- (2001) أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

11. فايز محمد العيسوي-..(2003) نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 1975-2002 وأبعاده الجغرافية- مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة الإمارات– مجلد21، العدد (1).

12. فتحي محمد أبو عيانة – (1978) سكان دولة الإمارات العربية المتحدة- في دولة الإمارات العربية المتحدة- دراسة مسحية شاملة- تحرير يوسف أبو الحجاج معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة، ص ص 251 – 287.

13. لوريمر ج.ج.– دليل الخليج- القسم الجغرافي- أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير قطر، الدوحة، الديوان الأميري- د. ت.

14. محمد فارس الفارس-. دراسات في تاريخ الإمارات (بدون تاريخ) .

15. ميثاء الشامسي – (1996) الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة- دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة- ندوة الثقافة والعلوم ، دبي.

16. ميثاء الشامسي- (1998) هجرة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي. بيروت.

Population Growth of Abu Dhabi And its Demographic Dimensions

Dr. Faiz Mohammed Elessawy

Introduction

The United Arab Emirates in General and the Abu Dhabi emirate in particular have witnessed unprecedented development in economy throughout the last four decades. Such economic growth resulted into the increase of the labor force recruited to fulfill the requirements for developing labor market .

The immigration of workers to the UAE beside the high natural increase of local population led to the increase of the annual rate of population growth, as a result the population size increased sharply. The total number of population was doubled more than 3 times in only 25 years. The population was on fifth of a million people in 1975 increased to about 2 million in 2011. This huge increase is impossible to be achieved by natural increase alone; However, immigration currents have led to the increase of the immigrant population, to more than 75% of the total population of the region during the census periods.

The demographic dilemma in the UAE is rooted in the nature of the foreign labor force mostly received from Asian Countries (mostly Indians), become more 90% of the total labor force of Abu Dhabi therefore they become a key element and parcel of the of fabric of the work system all over the country.

Not only the role of immigration streams flowing to the region to bring change in population size, but exceeded that by causing fundamental changes and emergence of many of the negative consequences that were not in account and caused great demographic changes such as the obvious defect in the shape of population pyramid with accumulation and sag in male side population pyramid, and the unbalanced sex structure, with sex ratio more than 200 male/ per 100 female.

The embodied problem when we know that the flow of non-Arab immigrants currents carries with it its dangerous economic, cultural and social impacts which exceed all the other tangible changes of landscapes As a result of rapid population increase, the built- up areas of urban centers increased widely .

The area of Abu Dhabi cities increased from only 1 square Km. in 1970 to more than 200 Sq. km. in 2011 and many new extensions (suburbs) appeared at the margins such as Al-Rahba and Samha in N.E. direction, and in Khalifa city (A and B), and Mohamed bin Zayed city in south of Abu Dhabi Island. Therefore the total population of Abu Dhabi city increased sharply from 128 thousands in 1975 to one million in habitants in 2011.

The future of population of the area can be noticed according to the high rate of population growth the total population will exceed 3 million in the year 2025, it may be reach 405 million in 2035. This projected increase must be put into consideration of decision makers to encourage the re-distribution of population to decrease population pressure on Abu Dhabi and AL Ain cities, and pull population to urban centers in western region of Abu Dhabi in Zayed, Liwa, Ruwais.... Etc.to achieve a good even distribution of population.